

الفصل الثامن

في قبول الوقف وردّه

(مادة ٣٦٢) [قبول الموقوف عليه الوقف]^(١) :

قبول الموقوف عليه الوقف ليس بشرط لصحته، إن كان وقفاً على غير معين كالفقراء والمساكين، أو على وجه من وجوه البر .

فإن كان الوقف على شخص معين، ومن بعده على الفقراء، يشترط قبوله في حقه، فإن قبِلَهُ كانت الغلة له، وإن ردّه يعتبر كأنه ميت، وتصرف الغلة للفقراء، من قبِلَ ما وقف عليه، ليس له رده بعد القبول، ومن ردّ أول مرة ليس له القبول بعده .

(مادة ٣٦٣) [تصدق بمنفعة وقفه على ذريته ثم الفقراء]^(٢) :

إذا تصدق الواقف بمنفعة وقفه على جماعة بأعيانهم أولاً، ومن بعدهم للفقراء :

كأن جعل أرضه صدقة موقوفة على أولاد زيد ونسله وعقبه، ثم للفقراء، فإن قبِلَهُ بعضهم وردّه بعضهم، تكون الغلة كلها لمن قبِلَ منهم، وإن ردّه كلهم تكون للفقراء، فإن حدث لزيد ولد أو نسل، وقبِلَهُ كلهم أو

(١) مذكورة في الإسعاف صحيفة ١٥ .

(٢) مذكورة في صحيفة ١٥ من الإسعاف وفيها بعض إصلاح .

بعضهم، رجع لمن قَبِلَ منهم، وإن رده الكل كان للفقراء، وهكذا إلى أن ينقرض الموقوف عليهم، وهذا بخلاف الوصية، فإنه لو أوصى بثلاث ماله لجماعه بأعيانهم، فردّها بعضهم، عادت حصتهم إلى ورثه الموصي، وكذلك لو ردها الكل، والفرق بينهما: أن الموصي إنما أوصى لهم فقط، فما بطل منها يكون لورثته، وأما الواقف فإنه قد جعله بعدهم للفقراء، فإذا بطل كونه لهم يصير للفقراء.

(مادة ٣٦٤) [جعل وقفه لله تعالى ثم لشخصين معينين] ^(١):

إذا جعل المتصرف وقفه لله تعالى، ثم أوقفه لشخصين معينين: بأن جعل أرضه صدقة موقوفة لله عز وجل على زيد وعمرو ما عاشا، ومن بعدهم للفقراء، فإن قَبِلَ أحدهما وردّه الآخر، أو مات، استحق القابل حصته، وتكون حصة الراد أو الميت للفقراء، ولا يستحقها الآخر، فإن مات عادت الغلة كلها للفقراء.

(مادة ٣٦٥) [جعل الوقف لشخص وأولاده ثم للفقراء] ^(٢):

إذا جعل الواقف وقفه على شخص معين وأولاده، ومن بعدهم للفقراء، فردّ الشخص الوقف عنه وعن أولاده، صحّ رده في حصته فقط، وأما أولاده فإن كانوا كباراً فالرد والقبول لهم، وإن كانوا صغاراً فحصتهم لهم.

(١) مذكورة في صحيفة ١٥ من الإسعاف، وفيها بعض إصلاح.

(٢) مذكورة في الإسعاف صحيفة ١٥ وما بعدها.

وإذا جعل وقفه على شخصين معينين، ومن بعدهما للفقراء، وكان أحدهما ميتاً، تكون الغلة كلها للحيّ منهما، وبعده للفقراء .

